

Distr.: General
7 February 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة

الدورة الرابعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: استعراض إدماج قضايا

المرأة في الأنشطة الرئيسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة مركز المرأة التقرير المرفق، الذي أعده
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة عملاً بقرار
الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

* E/CN.6/2000/1.

المرفق

تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ بشأن دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في القضاء على العنف ضد المرأة

أشكال العنف ضد المرأة، ولا سيما جوانب العنف المنزلي، بما في ذلك العنف المرتبط بالصدّاق والاعتصاب داخل كنف الزوجية؛ وتهديد سلامة المرأة الجسدية، كختان الإناث؛ والعنف ضد المرأة في الحالات التي تسود فيها النزاعات؛ والعنف الاقتصادي؛ بما في ذلك الاتجار بالنساء والفتيات.

٣ - وأتاح المؤتمر المرئي الفرصة على مستويات مختلفة لنشر الوعي، والتشجيع على المناقشة العامة، وإنشاء شبكات وشراكات جديدة، والتماس التزام حكومي بأعمال متضافرة للقضاء على العنف ضد المرأة. وكانت الاستجابة إيجابية وبناءة. فقد تلقى الصندوق مئات التعليقات والرسائل من أفراد ومنظمات. وبعث سبع وثلاثون دولة عضوا في الأمم المتحدة بيانات تؤكد من جديد التزامها بالقضاء على العنف ضد المرأة. وحظي المؤتمر المرئي بتغطية إعلامية واسعة، وأذيع في ما يربو على ٢٠ بلدا وشاهده مئات الآلاف من الأفراد في أنحاء العالم. وأصدر الصندوق نسختين محررتين تم توزيعهما على نطاق واسع بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. ومن خلال العملية التحضيرية للمؤتمر المرئي، تم تعزيز الشراكات العالمية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي القطاعين العام والخاص، ولا سيما في المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية. وأذاعت محطة (CNN) الرسائل الرئيسية، بما في ذلك إعلان خدمة عامة ظهر في المؤتمر المرئي، وزع في أكثر من ١٠٠ بلد في أرجاء العالم.

٤ - وإلى جانب طرح الاستراتيجيات الفعالة، أوضح المؤتمر المرئي التحديات المستقبلية لنيل النساء حقوقهن الإنسانية والقضاء على العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، أكد على أهمية قيام المجتمع الدولي بتخصيص مزيد من الموارد للجهود الرامية للقضاء على العنف ضد المرأة.

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠ إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعزيز أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة، بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولدى القيام بذلك، على الصندوق أن يعمل على نحو وثيق مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، كجزء من جهودها على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة. واسترشادا بالقرار ١٦٦/٥٠، أنشئ الصندوق الاستثماري لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦ وبدأ عمله في عام ١٩٩٧.

ألف المؤتمر المرئي العالمي المشترك بين الوكالات حول العنف ضد المرأة

٢ - عقد الصندوق في عام ١٩٩٩ مؤتمرا مرئيا عالميا مشتركا بين الوكالات عنوانه "عالم خال من العنف ضد المرأة". وقد ربط هذا المؤتمر، الذي عقد في ٨ آذار/مارس، وهو يوم المرأة العالمي، الجمعية العامة بمواقع في نيروبي، ونيودلهي، ومكسيكو سيتي، وستراسبورغ (المجلس الأوروبي)، وأذيع على المشاهدين في أنحاء العالم عن طريق القمر الصناعي وتقنيات الإنترنت. وألقى هذا الحدث الضوء على الاستراتيجيات الناجحة للتطرق إلى مختلف أشكال العنف ضد المرأة في مختلف مناطق العالم، مصورا نساء نحون من أعمال العنف، فضلا عن بعض المناصرين وصانعي السياسة ممن كانوا في طليعة من وضع استراتيجيات للقضاء على هذه المشكلة العالمية. وركز المؤتمر المرئي على مختلف

باء - الحملات الإقليمية المشتركة بين الوكالات

٥ - أدت الحملات الإقليمية المشتركة بين الوكالات للقضاء على العنف ضد المرأة، التي شنت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٧ وفي أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عام ١٩٩٨، إلى زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة على نطاق واسع باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد تصدر قيادة هذه الحملات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع المشاركة الفعالة لوكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان الاقتصادية الإقليمية. وأقيمت أيضا شراكات مع عدة منظمات حكومية وغير حكومية، بما في ذلك حكومات مركزية ومحلية، والوكالات المعنية بالقضاء الجنائي وإنفاذ القانون، ووسائل الإعلام البديلة والرسمية، والمؤسسات التعليمية والهيئات المانحة ومنظمات الشباب.

٦ - وأدت الحملات إلى وضع مبادرات تجريبية جديدة تتصدى للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك إقامة مناطق عدم تساهل، وتوقيع موثيق مجتمعية لإنهاء العنف، وتعيين مقررين إقليميين لمناهضة العنف ضد المرأة، ووضع أشكال جديدة من التعاون بين الشرطة والمراكز المعنية بأزمات المرأة، وإقامة مسابقات على صعيد البلديات لإظهار أفضل الاستراتيجيات والبرامج لإنهاء العنف ضد المرأة والمبادرات الإعلامية المبتكرة. وفي العديد من البلدان، طرحت للمناقشة العامة، لأول مرة، مختلف أشكال العنف ضد المرأة مثل جريمة "القتل من أجل الشرف" مثلا بوصفها مسألة من مسائل حقوق الإنسان، ومسألة تتعلق

بالصحة العامة ومسألة تنمية جديدة بالاهتمام الوطني. وساهمت الحملات في حشد إرادة سياسية جديدة ترجمت إلى مبادرات تشريعية جديدة، وفي تعزيز الإنفاذ، وتحسين الخدمات للناجيات من أعمال العنف، وزيادة تخصيص الموارد لوضع مبادرات من أجل وقايتهم وحمايتهم.

٧ - وتشمل بعض النتائج الملموسة:

(أ) في السنغال، أبدت أكثر من ٤٥ قرية التزاما عاما بإنهاء ختان الإناث، وصدر مرسوم جمهورية يحظر ممارسة ختان الإناث؛

(ب) وفي الهند، ترجمت ملصقات تصور حقوق الإنسان للمرأة وواجب احترامها من جانب الشرطة إلى ١٤ لغة محلية ووزعت على ٤٠.٠٠٠ مركز للشرطة في أرجاء البلد؛

(ج) وفي إكوادور، وقع ممثلون من سبعة بلدان في الأمريكتين وأروبا إعلان كيتو، الذي يبين التزامها بتعزيز تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، وبوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية المرتكبة ضد النساء من جميع الأعمار؛

(د) أدخلت المدارس، لأول مرة، موضوع العنف القائم على نوع الجنس في مناهجها الدراسية؛

(هـ) ساهمت المسيرات العامة التي قام بها الرجال في مناطق مختلفة في مشاركة الرجال على نحو غير مسبوق في الإجراءات والبرامج الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة؛

(هـ) اتخاذ مبادرات وقائية مبتكرة، بما في ذلك المشاريع التي تركز على تعليم الشباب، وعمل المجتمع المحلي ومشاركة الرجل؛

(و) إجراء أبحاث تطبيقية عن القضايا الناشئة المتعلقة بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه.

١٠ - وفي عام ١٩٩٩، حصل الصندوق الاستثماري على تبرعات قدرها ١,٢ مليون دولار، ورصدت لـ ١٦ مشروعاً^(١) بموافقة لجنة الموافقة على المشاريع المشتركة بين الوكالات. وضمت اللجنة، التي عقدت اجتماعها السنوي في تموز/يوليه ١٩٩٩، ممثلين عن شعبة النهوض بالمرأة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، والمقرر لخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد امرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية وممثلين عن منظمين غير حكوميتين تعملان في مجال العنف ضد المرأة.

١١ - وتشمل المشاريع الستة عشر التي اختيرت للتمويل في عام ١٩٩٩ ما يلي:

(أ) مشروع في زيمبابوي يركز على العنف ضد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ويعرف المرأة بحقوقها الجنسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقيم مجموعة داعمة للنساء اللاتي أصبن بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويدرب النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كسب الثقة بأنفسهن؛

(ب) مشروع إقليمي في آسيا لوضع مدونة سلوك لوسائل الإعلام تحسن تمثيل المرأة بصورة تراعي الفوارق بين الجنسين في التقارير، ومنع التصوير النمطي للمرأة،

(و) وضع نظام منسق الأمم المتحدة المقيم برامج جديدة وزاد من مخصصات الموارد للمبادرات التي تتصدى للعنف ضد المرأة.

جيم - الصندوق الاستثماري لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

٨ - يقدم الصندوق الاستثماري الدعم للمبادرات المبتكرة والحافزة التي تسعى إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ومنذ أن بدأ الصندوق الاستثماري عمله في عام ١٩٩٧، حصل على تبرعات من جهات مانحة تربو على ٤,٣ مليون دولار أمريكي، وموّل ما إجماليه ٨٨ مشروعاً في أرجاء العالم.

٩ - والمشاريع الممولة تطبق أياً من الاستراتيجيات التالية:
(أ) زيادة الوعي والدعوة للقضاء على العنف ضد المرأة؛

(ب) بناء قدرات المؤسسات والمجموعات المهنية لتحسين آليات وبرامج المنع والاستجابة للتصدي للعنف ضد المرأة؛

(ج) مشاريع محو الأمية القانونية لكفالة توعية المرأة بحقوقها وبكيفية ممارستها، تمثيا مع التشريعات الوطنية وصكوك حقوق الإنسان الإقليمية والدولية؛

(د) تدريب العاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بمن فيهم أفراد الشرطة والقضاة والمحامون والعاملون في مجال الصحة، والاختصاصيون الاجتماعيون، والمعلمون والعاملون في مجال الإعلام على مراعاة الفوارق بين الجنسين؛

المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز تعاونه مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين العاملين في ميدان العنف ضد المرأة، وذلك لجعل الصندوق الاستثماري ذخرا مشتركا لمنظومة الأمم المتحدة. وسيتم تعزيز هذه الشراكات في كل من المقر وفي الميدان، على أساس الشراكات المقامة من خلال التعاون في الحملات الإقليمية المشتركة بين الوكالات، فضلا عن المؤتمر المرئي. ومن الجوهرى بالنسبة للصندوق الاستثماري أن يحشد موارد إضافية لتمكين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركائه من تعزيز عمله. ويطلب الصندوق كل من القطاعين العام والخاص بزيادة الدعم المالي لهذه الآلية الدولية الفريدة للقضاء على العنف ضد المرأة.

١٣ - وفي هذا الوقت، تم إنجاز عدد من المشاريع التي مولها الصندوق الاستثماري. ففي عام ١٩٩٩، ركز العنصر التعليمي للصندوق الاستثماري، الذي مولته مؤسسة جون د. وكاثرت. ماكآرثر، على تحليل نتائج المشاريع المنجزة في سياق عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الإجمالي في هذا الميدان، وحدد استراتيجيات فعالة أدت إلى إحداث تغييرات إيجابية في مجال التشريع وتحسين الخدمات وإحداث تحولات إيجابية في السلوك. وستظهر نشرة قادمة بعض الدروس المستفادة من حقبة مشاريع الصندوق الاستثماري ومن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التكميلية للقضاء على العنف ضد المرأة، مع التركيز على فئات الاستراتيجيات التالية: نشر الوعي في المجتمع المحلي، البحوث ذات الوجهة العملية؛ والتشريع والممارسات القانونية ذات الصلة. وصممت النشرة لتكون بمثابة أداة للمنظمات العاملة على مستوى القاعدة الشعبية وللجهات المانحة المهتمة بتمويل المشاريع الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

١٤ - وفي عام ١٩٩٩، حصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على منحة قدرها ١,٢ مليون دولار من

والمساهمة في القضاء على العنف ضد المرأة في جميع أشكال المطبوعات والإذاعة ووسائل الإعلام الإلكترونية؛

(ج) مشروع في مقدونيا لدعم مبادرة، هي الأولى من نوعها، لوضع قانون جديد يتصدى للعنف ضد المرأة، فضلا عن تيسير شن حملة للدعوة لإنفاذ قوانين وسياسات جديدة مصممة للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس؛

(د) مشروع إقليمي في منطقة البحر الكاريبي لزيادة الوعي في المجتمع المحلي بقضية العنف ضد المرأة في ستة بلدان في المنطقة (بربادوس، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، غرينادا سانت فنسنت، دومينيكا)، باستخدام الفن والموسيقى والرقص والشعر لإيصال المفاهيم الأساسية؛

(هـ) مشروع بحثي عالمي ذو وجهة عملية لدراسة العنف ضد المرأة الناجم عن الطرد القسري من المساكن، ويركز على الصلة بين العنف القائم على نوع الجنس وانتهاك الحق في المسكن. وسيدعم المشروع إنشاء قائمة إلكترونية عن الطرد القسري لجمع البيانات المتعلقة بحالات من بلدان في أرجاء العالم.

١٢ - وعلى أساس الدروس المستفادة على مدى ثلاث سنوات من العمل، اتخذ الصندوق الاستثماري خطوات لتعزيز عملياته. ومن أجل تعزيز التأثير ودعم المشاريع الممولة، لا يقوم الصندوق الاستثماري حاليا بدعم المشاريع الصغيرة فقط، بل كذلك المبادرات المتوسطة الحجم المنفذة على فترات زمنية أطول. وفيما يتعلق بالتركيز الموضوعي، القائم على أساس المدخلات الواردة من المناطق ومن الشركاء الآخرين، يعزز الصندوق الاستثماري تركيزه على دعم المبادرات التي تتصدى للقضايا الناشئة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار بالنساء والفتيات، والعنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة. وسعى أيضا صندوق الأمم

دال الفريق العامل الحاسوبي المسمى "إنهاء العنف"

١٥ - أثناء التحضير للمؤتمر المرئي العالمي، أنشأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فريقاً عاملاً على شبكة الإنترنت لمناقشة استراتيجيات إنهاء العنف. وعمل الفريق على تحديد الاستراتيجيات الناجحة في أرجاء العالم للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ومنذ إنشائه، شارك فيه بنشاط أكثر من ٣٠٠ ٢ فرد وفريق يمثلون كلا من الشمال والجنوب تمثيلاً ضخماً.

١٦ - ومن بين الاستنتاجات العامة، المستمدة من المداولات المكثفة خلال السنة الماضية، أن النهج الأكثر فعالية للقضاء على العنف ضد المرأة، يجب أن يكون متعدد الأوجه وشاملاً، يطبق استراتيجيات تتطرق لأسباب ونتائج العنف ضد المرأة في الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأبعاد الأخرى ذات الصلة. واستراتيجية واحدة لن تكفي. فالاستراتيجيات القانونية، من قبيل تغيير القوانين، جوهرية، إلا أن تطبيقها وحدها لا يكفي لإدخال تغييرات من النواحي العملية.

١٧ - وقد أعد الفريق العامل مجموعة من الاستراتيجيات الناجحة التي تشمل:

- (أ) تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية، بما فيها القوانين المتصلة بالقضاء الجنائي؛
- (ب) الإصلاح القانوني وتطبيق قوانين تشريعية جديدة؛
- (ج) التعبئة والدعوة السياسية؛

مؤسسة الأمم المتحدة لمشروع مخصص لكفالة فعالية توثيق المبادرات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز التعلم عبر المناطق وتقاسم المعلومات. وهو عنصر قوي لبناء القدرات يستهدف خاصة الحاصلين على منح من الصندوق الاستثماري، يتوقع أن يعزز فرص تبادل الخبرات في إنجاز المشاريع والتحديات التي تواجهها، باستخدام وسائل إعلامية وتكنولوجيا اتصال مبتكرة. ويهدف المشروع أيضاً إلى تيسير إقامة روابط استراتيجية بين العاملين في وسائل الإعلام والمنظمات العاملة على القضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك تعزيز تقديم التقارير التي تراعي الفوارق الجنسانية وزيادة تمثيل المرأة. ووفق على أنشطة مبدئية في الأرجنتين ونيبال في تموز/يوليه ١٩٩٩. ويركز نشاط مشاريعي تكميلي على وضع قاعدة بيانات عالمية للمنتجات والإصدارات الإعلامية الفعالة من مختلف المناطق لزيادة الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس. وكجزء من منهج دراسي متقدم للتخرج في إدارة التنمية، تطوع فريق من طلاب من جامعة كولومبيا لمساعدة الصندوق في وضع قاعدة بيانات وإجراء تقييم أثر بعض المنتجات الإعلامية على تغيير السلوك في إكوادور وكينيا والهند. وستعرض نتائج التحليل في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المخصصة لتقييم أثر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضاً على بناء الشراكات مع منظمات غير حكومية من قبيل الرابطة الدولية لأخوات المحبة ومنظمة زونتا الدولية (منظمة الخدمة الدولية للنساء التنفيذيات والفتيات) والاتحاد الدولي للسلطات المحلية، دعماً لدفع العمل قدماً للقضاء على العنف ضد المرأة.

البعد الجنساني على نحو ملائم في عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وقدم الصندوق الدعم إلى المجموعة الجنسانية للمحكمة، المؤلفة من مناصرين لحقوق المرأة ممن يعملون لكفالة تعريف الجرائم الجنسانية في وثائقه وإجراءاته الرئيسية، وتطبيق الآليات الملائمة وتنفيذها على نحو فعال لحماية حقوق المرأة التي تعيش في حالات النزاع المسلح. وتتواصل الجهود لزيادة الوعي العام بالقضايا الجنسانية في سياق العمل الجاري لتتجلى بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة وتعديل القوانين الوطنية عملاً بالنظام الأساسي.

واو- النتائج

٢١ - في عام ١٩٩٩ حدث نمو لم يسبق له مثيل في مدى وعمق نشاط صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للتصدي للعنف ضد المرأة. ومن خلال الجهود المتضافرة في العديد من البلدان في أرجاء العالم، من القاعدة الشعبية إلى الصعيد العالمي، كسر للمرة الأولى جدار الصمت عن هذه المشكلة العالمية. وقد عملت الحملات الإقليمية المشتركة بين الوكالات، والمؤتمر المرئي العالمي، والاستخدام الإبداعي لوسائل الإعلام والتكنولوجيات الجديدة، والتركيز المكثف على بناء شراكات جديدة، على تخطي حواجز جديدة. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ملتزم بدفع هذا الزخم من خلال مبادرات برامج متابعة استراتيجية. وبغية تعزيز تأثير وديمومة عمل الصندوق، سينصب الاهتمام حالياً بقدر أكبر على تعزيز الروابط التكميلية بين أنشطة الصندوق المتنوعة في مجال العنف ضد المرأة والحقوق الإنسانية للمرأة، الجاري على مستويات مختلفة، وعلى تعزيز الروابط مع عمل الصندوق الجاري في المجالين الموضوعيين الآخرين الإدارة والقيادة، وحقوق المرأة الاقتصادية. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعزيز وتيسير الشراكات مع الوكالات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة،

(د) تدريب وتعليم الموظفين، وخاصة الموظفين العاملين في مجال إنفاذ القانون والمجموعات غير الحكومية في المجتمع المدني؛

(هـ) تقديم الخدمات للمرأة؛

(و) البحث والتوثيق؛

(ز) استخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات والتأثير فيها.

١٨ - وفيما يلي الدروس الهامة الأخرى المنبثقة عن المناقشة:

(أ) يجب أن ترافق مراجعة القوانين عملية متابعة فعالة بشأن التنفيذ والإنفاذ، وتتطلب الدعم من خلال الرصد الدقيق وتخصيص موارد كافية؛

(ب) تعزيز أنشطة التصدي للعنف ضد المرأة من خلال التعاون الفعال بين النظم القضائية والخدمات الاجتماعية والمجموعات غير الحكومية؛

(ج) يجب مراعاة الروابط الهامة بين العنف ضد المرأة والمواضيع الأخرى من قبيل صحة المرأة وحقوقها الاقتصادية والسياسية في وضع السياسات والبرامج الفعالة.

١٩ - ويسهم الفريق العامل حالياً في عملية التحضير لعملية الاستعراض الخمسي السنوات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيتم عن طريق إجراء تحليل شامل للمناقشات، سيينتهي قريباً، الإبلاغ عن التوجهات والأولويات المستقبلية للفريق العامل.

هاء الدعوة القانونية: مشاركة المرأة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية

٢٠ - في سياق أعماله للتصدي للعنف ضد المرأة، دأب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على كفالة ادماج

والشركاء الخارجيين، لدفع أعماله إلى الأمام للقضاء على العنف ضد المرأة، انطلاقاً من روح قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

الحواشي

(١) تم اختيار ١٦ مشروعاً للتمويل في عام ١٩٩٩: أفريقيا: أوغندا، وزمبابوي، والكاميرون ونيجيريا؛ آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: تايلند/ميانمار، وفييت نام ونيبال ومشروع إقليمي؛ وسط أوروبا وأوروبا الشرقية/ رابطة الدول المستقلة: بلغاريا، وكرواتيا ومقدونيا؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بيرو ومشروعان إقليميان؛ عالمياً: مشروعان. وتفاصيل المشاريع متوفرة على موقع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على شبكة الإنترنت: <http://www.undp.org/unifem/trust.htm>.